نفس الفرق المذكور والفساد المذكور لا ان المقصود بالتنبيه ان
الفرق المذكور والفساد المذكور علم من هذا والظاهر ان الحال هذا
في كل تنبيه صرح فيه بانه علم مما سبق كما في التنبيه الرابع و
الخامس والسادس قوله الا انه حقق ذلك الفرق اي الفرق
بين العلم والضرورة الوجه الذي ذكره لا مطلق الفرق بينهما تم
قوله لما ان تقسيم غيره مفوت لهذا الفرق او تقسيم غيره
ليس مفوتا لمطلق الفرق بينهما الا يرى الى المستقل عن كثير من
كتب الحكمة الاصول من الفرق بينهما وقوله ودون الفرق بين
الثلاثة من تتمة التعليل حال من هذا الفرق لان المعلل مركب
لان حاصل قوله حقق ذلك الفرق التعرض لذلك
الفرق ولم يتعرض للفرق بين الثلاثة الاول بقوله لان تقسيمه
مفوت لهذا الفرق وعلل الثاني بقوله ودون الفرق بين الثلاثة
وقوله حيث لم يذكر اسم الاشارة في التقسيم علة حيث
تعليلية علة لقوله ودون الفرق بين الثلاثة والمعنى ان
ليس تقسيمهم مفوتا للفرق بين الثلاثة فان ذلك الفرق لم
يذكر اسم الاشارة في تقسيمه وتقديم الفرق بين الثلاثة
في التقسيم فرع ذكر الثلاثة في التقسيم مع عدم الفرق بينها

قوله

وقوله يرشدك الى ذلك اي الى ان تقسيم الغير فاسد بسبب
عدم ذكر اسم الاشارة في تقسيمه اذ ذكر في كثير من كتب
الاصول اه وظاهره انه لم يذكر في التقسيم المذكور في تلك
الكتب اسم الاشارة وقوله ودون عدم حصول الفرق
اي ودون عدم حصول الفرق بين الثلاثة في التقسيم قوله
بالعرض انما قال بالعرض لان الحيوانية والكلية من صفات
المعاني اولا وبالذات واتما توصف الالفاظ بهما ثانيا وبا
العرض على تحقق ان كاتب المنطق والعلم والضرورة قسمان من
اللفظ وقوله وقد عرفت معناه اي معنى ودون في قوله المعه
ود في المقدد المشترك قوله ويتبادر من العبارة ان
الفساد راجع الى هذا الظن واصل التقسيم بريء عن الفساد
ولا يخفى على من انصف ولم يتعسف ان المتبادر من هذه
العبارة ان كلا من الظن والتقسيم فاسد غاية الامر ان
فساد التقسيم لنشأته من فساد الظن ومما يليق ان يشار
اليه ان الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يقول لخصنا منهم ان
ذلك انما يتعين بقرينة الاشارة ومدلولها الضمير والعلم
بالوضع فالاولى احد الامرين اما ان يقول في السابق وفساد

Copyright © King Saud University